www.althawranews.net

في ظاهرة تشهدها المنطقة لأول مرة

عصابة مسلحة تقتحم المنازل وتنهب الممتلكات والمواشي بعتمة

قضايا وناس / وائل شرحة

تلقينا شكوى من أحد سكان قرية "العراصم" بمديرية "عتمة" محافظة "ذمار".. تقول إن هناك عصابة مسلحة متمردة بالقرية تمارس أعمال مخالفة للنظام والقانون كاقتحام المنازل ونهب الممتلكات والمواشي بالقوة وتحت تهديد السلاح وكذا التقطع لأهالي القرية ونسائها والاعتداء عليهم دون رادع ديني أو أمني.

وقالت الشكوى إن العصابة المسلحة تشكلت من بعض الشباب العاطلين عن العمل والخارجين عن سيطرة أهاليهم وأسرهم والمتمردين على العادات المحلية والأفعال القبلية.. وأشارت الشكوى التي قدمها أحد المواطنين الذي فضل عدم ذكر اسمه إلى أن العصابة نشرت الرعب والخوف في المنطقة عبر تهديد الأهالي الذين لزموا المنازل وسط صمت مملوء بالقهر ومغمور بالدموع ورضوا واستسلموا بما قد لحق بهم من قبل العصابة خوفاً من أن يتعرضون للموت بعد أن تعرضت أملاكهم وكرامتهم للاعتداء والنهب.

وذكرت الشكوى أن أحد المواطنين الذين تعرضوا للاعتداء قدم بلاغاً إلى إدارة أمن مديرة عتمة بما لحق به وبأهالي الحي.. إلا أن ذلك البلاغ استقبل بصمت أبلغ من صمت أبناء "العراصم" وإهمال وتجاهل.. منوها بأن إدارة الأمن طلبت مبلغ مالي "40" ألف ريال مقابل خروج طقم الأمن إلى القرية للقبض على المبلغ عنهم والتحقيق معهم.

يأتي طلب إدارة الأمن مبلغ مالي مقابل الخروج إلى القرية في الوقت الذي شدد ووجه رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي خلال افتتاحه المؤتمر الثاني والعشرين مطلع العالم الحالي لقيادة وزارة الداخلية على عدم أخذ جباية من أي مواطن أو أجور مالية مقابل الخروج إلى مكان الجريمة وضبط الجناة.

من الممارسات التي قامت بها العصابة سرقة محتويات ومواشي أحد المنازل وكذا الاعتداء على مواطن أثناء تواجده بغرفة حراسة مزرعة القات..إذ تعرض للضرب ونهب سلاحه "الآلي"..الشخص المعتدى عليه يمكث الآن منذ أكثر من أسبوع في أحد مستشفيات العاصمة نتيجة لما لحق به من كسور وأضرار جسيمة.

ومن المسؤولية الملقاة على عاتقنا في التأكد من صحة الشكوى تواصلنا عبر الهاتف مع مدير أمن مديرية عتمة ونائبة إلا أن تلفوناتهم كانت مغلقة..لجأنا بعد ذلك إلى رقم الإدارة والتي رد علينا منها مدير البحث المساعد أول/ عبدالله الحسني الذي نفى أن يكون هناك أي بلاغ قدم إلى إدارة الأمن وقوبل بالتجاهل أو بطلب دفع مبلغ مالي أجور خروج الطقم الأمني..

مؤكداً على أن رجال الأمن لم ولن يهملوا أو يتجاهلوا بلاغاً أو شكوى قدمها أي مواطن وأنهم مستعدون لبذل أرواحهم في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار وتطبيق النظام والقانون على الجميع.

وبدورنا نطرح القضية على معالي وزير الداخلية اللواء عبده حسين الترب والمفتش العام بالوزارة اللواء/ عبده ثابت وكذا مدير أمن ذمار للتأكد من صحة الشكوى واتخاذ الإجراءات اللازمة, كون تمادي العصابة في القرية سيخلف الكثير من الأضرار والخسائر البشرية والمادية في ظل غياب الأجهزة الأمن.

الطفـل قـاسم

أصيب في الحرب ووالده تحمل نفقات العلاج

حتى هذه اللحظة يعاني قاسم محمد قاسم (18) عاماً من إصابته في الحرب التي دارت بين القوات الحكومية وتنظيم القاعدة الذي استولى على مدن محافظة أبين في منتصف 2011م. قاسم كان عمره (15) عاماً عندما تعرض لإصابة جراء سقوط قذيفة من طائرة حربية كانت تشن غارة جوية على أنصار التنظيم في يوليو 2011م أدت إلى بتر قدمه اليسرى.

■ عبدالناصر الهلالي

يقول والده: لقد خسرت على علاجه (1.4) مليون ريال دون أن أتلقى مساعدة من أحد.

ويضيف: من حق ابني أن يحصل على تعويض، لكن ولا أحد استجاب لنا فما كان علي سوى علاج قاسم وشراء طرف صناعي.

كان ابني يسير بقدمين, اليوم يذهب إلى المدرسة بقدم واحدة، ويعاني كثيراً في حياته اليومية قالها والد قاسم بمرارة: كان قاسم قبل أن تصيبه القذيفة خارجاً من المدرسة الواقعة في منطقة (المخزن) التابعة لمديرية خنفر بأبين، وكان إلى جانبه ابن خاله (خالد محمد أحمد عبدالله) أدت القذيفة إلى بتر قدمه اليمنى أيضاً، وتوفي في نفس الحادثة عبدالناصر القادري (30) عاما.

كثيرون ذهبوا ضحايا الحرب التي أدت إلى احتلال مدينة أبين في منتصف 2011م.

ووفقا للإحصائيات الرسمية فإن (750) شخصاً قتلوا، وأصيبوا في تلك المواجهات.

عدد غير قليل من الإصابات لا زال يعاني منها الناس حتى كتابة هذا التقرير منهم قاسم، وخالد اللذان يعانيان من الإعاقة. تنتهي الحرب، وتظل المعاناة الرفيق الدائم للمصابين، على مدى سنوات.

قاسم يؤدي امتحانات الثانوية العامة هذا العام، رغم الإعاقة التي تحاول إبعاده عن التعليم أنه يرفض الإستسلام، ويعمل جاهداً لإكمال دراسة الثانوية.

الحروب المتواصلة التي تفرضها جماعات العنف بتعدد مسمياتها في غير مكان، وزمان توسع دائرة الموت، والإصابات بين السكان.

حرائق الحرب تلك تأبى الإنطفاء.. تأبى مغادرة الساحة، وإفساح المجال للحياة.

كثيرون يبحثون عن العلاج خارج اليمن جراء الإصابات التي تعرضوا لها في الحرب بعد أن عجزت المستشفيات اليمنية عن علاجهم، تكاليف باهظة تدفعها الأسر المعدمة أملاً في شفاء أبنائها، كما فعلت أسرتا قاسم، وخالد.. الأسر التي كانت تعتمد على الزراعة بدرجة رئيسية بالكاد توفر ما يكفي لإطعام الأبناء، وفي حالة الإصابة تلك تضطر إلى بيع ما تملك لتوفير العلاج.

يؤكد والد قاسم أنه طرق الكثير من الأبواب الرسمية لتقديم المساعدة لعلاج ابنه، غير أنه يجد صدوداً في كل مرة يذهب بحثاً عن المساعدة.

ضحايا ومصابو الحروب من حقهم الحصول على التعويض العادل جراء ما لحق بهم من أذى هذا لا يحدث مع الأبرياء خارج دائرة الصراع المسلح.. وغالباً ما يكون التعويض من الدولة لمصابي المتصارعين كما يحدث الآن في الحرب الدائرة بين الفينة والأخرى بعمران، وكما حدث قبل ذلك في صعدة، وأبين، التعويض يحضر بقوة هنا، ويغيب عن الأبرياء.

يقول والد قاسم: كان ابني يدرس ولم تكن له علاقة بما يحدث في أبين ولم يكن يفكر أنه سيكون ضحية لحرب امتدت لأكثر من عام.

بعد انتهاء الحروب لا أحد على المستوى الرسمي يهتم لأمر جرحى الحرب، أو أسر الضحايا.. الكثير من الأسر في لحظة مجنونة وجدت نفسها بدون عائل.. الأطفال يبحثون عن الخبز فلا يجدونه حتى في براميل القمامة.

عبدالناصر القادري الذي توفي جراء القذيفة التي أصابت قاسم, وخالد كان يعول أسرة, ولديه أولاد يعانون اليتم اليوم، والحاجة للعيش.

لا أحد يفكر بالضحايا سوى أسرهم، ولا أحد يقدم المساعدة سوى أسرهم، هذا ما فعله محمد مع ابنه قاسم، ويفعله الكثيرون.

عقيد/محمد علي البحاشي

الأسواق التجارية

لعل إقامة أسواق تجارية شيء في العاصمة من علامات التقدم الذي تشهده العاصمة كنتيجة طبيعية للتطور الذي يشهده الوطن ولكن أن يتم إقامة أسواق تجارية بطريقة عشوائية دون تخطيط مسبق ودون مراعاة للتخطيط الحضري الذي يجب أن تكون عليه العاصمة شيء غير طبيعي ويلقي بظلاله على مجمل الحركة المرورية في العاصمة وينعكس بشكل سلبي على النشاط السكاني في العاصمة.

إن إقامة المباني الكبيرة والأسواق التجارية على الشوارع الرئيسية والفرعية دون أن يكون لها مواقف خاصة للسيارات يعتبر من أهم أسباب الاختناقات المرورية فهناك عشرات بل مات المباني الضخمة التي يتم إقامتها في صنعاء في أماكن ضيقة لا تحتمل وقوف السيارات بأعداد كبيرة فيها ومع ذلك نشاهد استمرار إقامة هذه المباني دون أن يفكر احد من المختصين في أين سيكون وقوف السيارات لمرتادي هذه العمائر الضخمة وساكنيها.

إن الناظر إلى شارع الزبيري كمثال يجد أن هناك ناطحات سحاب قامت فيه ولا زال بعضها تحت الإنشاء ومنظرها جميل ولكننا نتساءل أين ستقف السيارات عند الانتهاء من هذه المباني وهل يوجد هناك دوران أو ثلاثة أدوار أرضية مخصصة كمواقف للسيارات؟ وهل هناك مواقف حول هذه المباني الضخمة بإمكانها استيعاب العدد الكبير من سيارات المتسوقين والسكان؟.

أننا نعاني من هذه المشكلة أشد المعاناة وفي جميع دول العالم لا يمكن أن يتم السماح بإقامة أي مبنى سكني أو تجاري دون أن يكون هناك مساحة كافية لوقوف سيارات سكان ذلك المبنى ومرتاديه إلا نحن فإن أي إنسان يملك قطعة أرض صغيرة فإنه يقوم بالبناء عليها دون أن يترك سنتيمتر واحد لوقوف السيارات حولها لأنه يعتقد أن الشارع كفيل باستيعاب السيارات وليذهب الآخرون للجحيم فالمهم هو أن يستغل أرضية أقصى استغلال.

إن الناظر للمنطقة الواقعة حول تقاطع الدائري مع شارع الزبيري سوف يشاهد أن هناك مبان ضخمة حول ذلك التقاطع وبعضها لا مجال لحركة المشاة حولها بأمان فما بالك بحركة السيارات ومع ذلك فلا زالت العمائر تتلاصق وتتجاور دون أن يسألهم سائل ولا ندري إلى أين؟.

إن الأدهى والأمر هو أنه كان هناك أسواق تجارية ومبان سكنية تملك مواقف للسيارات في الدور الأرضي ولكن هذه المواقف تحوّلت إلى مخازن بدلا من أنها عامل مساعد على التحقق عليها.

إننا بحاجة إلى وقفة جادة ومخلصة في هذا الموضوع وعلينا أن نعلم أن هذه المباني الضخمة لا قيمة لها إذا لم تكن مجهزة تجهيزاً متكاملا وتقدم لمرتاديها كل التسهيلات اللازمة فإنها تشكل عبئاً كبيراً على الحركة المرورية وتتسبب بتعطيل مصالح الناس.

إننا في المرور نقف مكتوفي الأيدي أمام ظاهرة العمائر الضخمة والأسواق الواسعة التي لا توجد لديها مواقف مناسبة للسيارات ونبقى طوال اليوم ندور حول هذه المباني في محاولة منا لتنظيم الحركة المرورية وجعلها أقل اختناقا وهيهات أن نفلح إذا لم تتعاون معنا جميع الجهات ذات العلاقة التي بيدها الحل والعقد وهي القادرة على وضع حد للكثير من مشاكلنا اليومية.

وللحديث بقية"

مدير شرطة سير أمانة العاصمة صنعاء

تزعج الصائمين والفقراء:

بذخ موائد رمضان.. روائح كريهة في شوارعنا

■ وائل شرحه

تتكدس فوق بعضها.. لا أحد يرغب بوجودها سوى الحشرات والبعوض.. ولا أحد يقترب منها سوى بعض الأسر الفقيرة التي وقف أمامها الحظ والقدر.. تلك التي بذلت كل ما بوسعها للحصول على عمل ما تؤمن من خلاله حياة كريمة بسيطة.. غير ترفة وبذخة..

لقد أصبح تكدس القمامة ومخلفات المنازل من الطقوس التي لا مجال للهرب من مشاهدتها وتجرع روائحها وأضرارها كل رمضان.. هي ظاهرة ليست حديثة لكن نسبة ظهورها وتلمسنا لها تزداد خلال هذا الشهر..

تزيد طلبات المنازل للمواد الغذائية مع حلول شهر رمضان المبارك.. وبذلك تتوسع حلقات الموائد والإفطار وتتعدد الوجبات وتزدحم الأطباق ببعضها.. لتكون مخلفات وبقايا السفر خلال هذا الشهر أكثر بكثير من الأشهر الأخرى.. مما يتطلب من رجال النظافة تكثيف الجهود وبذل المزيد من الإخلاص والتفاني في قيامهم بالواجب الملقى على عاتقهم.

فحين نمر جميعنا من جوارها نضع أيدينا على أنوفنا.. لنتحاشى ما تبثه تلك المخلفات من روائح كريهة وعفنة ووسخة.. نبتعد عنها لنحاول أن نجنب أنفسنا أمراضاً وأوبئة.. لكننا لم نفكر يوماً في كيفية اجتثاث هذه المعضلة بشكل نهائي.. لم نحاول يوماً أن نساعد أنفسنا ونجنب أطفالنا وأسرنا أمراضاً عديدة وقاتلة.. وليس الأمر بالصعب.

إن القضاء على هذه الظاهرة القرفة ليس من مهام رجال النظافة فحسب.. وإنما من واجبي وواجبك أنت.. فلا يمكن أن نتمكن من هزيمتها وتغييبها من شوارعنا ما لم نكن نحن مشاركين في عملية اجتثاثها.. وكل ما يجب أن نقوم به هو وضع تلك المخلفات في أكياس خاصة بها وإخراجها من المنزل في الوقت المحدد لمرور عربة النظافة، إذا التزم الجميع بهذه الخطوة سننجح في إعدام هذه المعضلة وإبعاد أنفسنا وأسرنا عن أمراض كثيرة وخطيرة قد لا يحمد عقباها بالإضافة إلى أننا سهلنا مهام الرجل العظيم " رجل النظافة" وساهمنا في إيجاد منظر نظيف وحضاري لشوارعنا ومدينتنا.

كما على صندوق النظافة والمجالس المحلية توفير براميل وصناديق خاصة بالمخلفات ويتم وضعها في أماكن بعيدة ولو بنسبة بسيطة عن أبواب ونوافذ المنازل.. وعلى المواطنين هنا الالتزام بنقل المخلفات إلى تلك البراميل..

لكن ومن خلال الواقع المعاش والمشاهد التي نراها يومياً ونسمع تذمر المواطنين منها إن المخلفات تتكدس فوق بعضها البعض وتنفث روائح كريهة، في ظل إهمال وغياب دوريات النظافة لمدة تزيد عن اليومين أو الثلاثة أيام في بعض الأحياء وهذا يتطلب من الإدارات الرقابية والإشرافية على أفراد النظافة أن تفعل دورها وتقوم بواجبها خلال هذا الشهر.. وأن تقوم بزيارة الأحياء وتفقد سير عمل النظافة فيها، كما يجب عليها أن تكرم عمال النظافة بجوائز مالية قدرية كحافز لهم ومشجع لهم.